المحاضرة 04: السياسة النقدية

تمهيد:

يقف البنك المركزي على قمة الجهاز المصرفي لأي دولة في الوقت المعاصر، حيث يعد أحد المؤسسات الهامة و الفعالة التي لا يمكن الاستغناء عنها في النظم الاقتصادية.

و لقد عرفت الاقتصاديات تطورا كبيرا في الفترة الأخيرة و كذلك مهام البنوك المركزية، حيث تعتبر وظيفة إصدار النقود من المهام التقليدية بالإضافة إلى المهام الحالية، إلا أن البنوك المركزية هي الجهات المسؤولة عن إدارة و تنفيذ السياسة النقدية في البلاد و التي ترتبط و بالأساس بأهداف الاقتصاد الوطني في مجموعه.

أولا -البنك المركزي

1. **تعريفه:**

هو مؤسسة مصرفية تشرف على النشاط المصرفي في الاقتصاد، وتمثل السلطة النقدية في الدولة، ويحتل مركز الصدارة وقمة الجهاز المصرفي من جانب الإصدار النقدي ومراقبة الائتمان وعرض النقود بصفة عامة .والبنك المركزي هو مؤسسة وحيدة حيث لا يمكن أن تتعدد الوحدات المصدرة للنقد والمستقلة عن بعضها البعض في دولة واحدة، كما أنه مؤسسة عامة لا تهدف إلى تحقيق أقصى ربح ممكن بل تهدف إلى تحقيق المصلحة العامة، وتنظيم نشاط النقود والائتمان وربطه بحاجة المعاملات.

ويعد النشاط المصرفي حديث النشأة مقارنة بالبنوك التجارية ويعود أساسا إلى نهاية القرن 19 حيث نشأت في البداية كبنوك تجارية ثم تحولت إلى بنوك عامة، فمع التزايد السريع للتجارة وانتشار استعمال الأوراق النقدية وتعدد المصارف في كل دولة، دعت الحاجة إلى ضرورة تماثل الأوراق المتداولة وإلى تنظيم أحسن لإصدارها .وهو ما دفع كل البلدان تقريبا إلى سن تشريعات تمنح مصرف واحدا احتكارا كليا للإصدار النقدي.

2. **وظائفه:**

أ -**وظيفة الإصدار النقدي:**

حيث تمنح الدولة للبنك المركزي وحدة سلطة إصدار النقود، وقد تطورت عملية الإصدار وفق للعلاقة التي تربط النقود الورقية بالذهب عبر عدة مراحل فقد كان غطاء الإصدار في البداية ذهبيا بالكامل، ثم مع مرور الوقت أصبح يتشكل من مجموعة من الأصول، منها ما يستخدم لتغطية التداول الخارجي كالذهب والعملات الأجنبية، ومنها ما يستخدم لتغطية احتياجات التداول الداخلي كأدوات الخزينة وبعض الأوراق والكمبيالات التجارية المخصومة.

ب -**وظيفة بنك الحكومة:**

يقوم البنك المركزي بدور بنك الدولة ومستشارها المالي حيث يقبل أذونات الخزينة الصادرة عنها وتمدها بوسائل الدفع اللازمة لتأدية نشاطها .كما يقدم لها العديد من الخدمات فهو ينظم وتحفظ الحسابات

المصالح والمؤسسات الحكومية، وتمدها بالعملات الأجنبية اللازمة لمواجهة المدفوعات الخارجية .كما يتولى إصدار القروض العامة نيابة عنها ويعتبر أيضا المستشار المالي للحكومة فيقدم لها النصيحة فيما يتعلق بالإنفاق العام والميزانية .إضافة إلى كونه ممثلا لها في المسائل النقدية والمالية الدولية بحكم تجربته واحتوائه على الخبراء والمتخصصين.

ت -وظيفة بنك البنوك:

حيث يعمل البنك المركزي كقائد للنظام المصرفي من خلال ما يلي:

- احتفاظه بنسبة الاحتياط القانوني من ودائع الأفراد لدى البنوك التجارية حيث يمكنه من خلال تعديلها من ممارسة دوره في الرقابة على الائتمان وتوجيه؛

- القيام بالأعمال الم ركزية الخاصة بالمقاصة بين البنوك، والمقاصة هي التسوية الس ريعة للديون المتبادلة بين البنوك التجا رية والناتجة على العمليات اليومية لها؛

- القيام بدور المقرض الأخير للبنوك التجارية عند الحاجة عن طريق تقديم قروض مباشرة أو إعادة خصم الأوراق التجارية.

ثانيا :أدوات السياسة النقدية:

- ماذا نقصد بالسياسة النقدية؟

هي عبارة عن مجموعة من الاجراءات والتدابير التي تتخذها السلطات النقدية في سبيل التحكم في العرض النقدي للتأثير على المتغيرات الاقتصادية الكلية(الانتاج، الاستهلاك، الاستثمار، الادخار، الأسعار، العمالة.....)، للوصول الى الأهداف العامة للسياسة الاقتصادية والحفاظ على الاستقرار الاقتصادي للمجتمع، ومواجهة التقلبات الاقتصادية (تضخم وانكماش)وتحقيق التنمية الاقتصادية.

-فإذا كانت هناك بوادر تضخمية يسارع البنك المركزي إلى محاولة تخفيض الطلب الكلي عن طريق امتصاص السيولة الزائدة عن احتياجات التداول، قصد محاربة ارتفاع الأسعار.

-أما إذا ظهرت بوادر ركود فيسارع لاتخاذ تدابير من شأنها زيادة السيولة وتوفير أرصدة نقدية جديدة إلى الحد المناسب عن طريق تشجيع الائتمان وتنشيط الطلب الاستهلاكي والاستثماري وبالتالي زيادة الإنتاج.

-أهداف السياسة النقدية :

تعتبر السياسة النقدية مكونا رئيسيا من مكونات السياسة الاقتصادية، وبذلك فان الحديث عن سياسة نقدية فعالة يجب أن يستند الى نظرة واسعة تتضمن توفير معلومات للسلطة النقدية التي تتيح لها فهما ومعرفة شاملة حول الاقتصاد ولذلك من الطبيعي أن تقوم السلطات النقدية بجمع تلك المعلومات من كافة القطاعات الاقتصادية، ولا شك أن المعرفة التامة بعمل اقتصاد معين تساعد السلطات النقدية على اتخاذ الاجراءات المناسبة لدفع الاقتصاد نحو الأهداف المنشودة.

يمكن ادراج اهداف السياسة النقدية في ما يلي:

1.الأساليب الكمية للسياسة النقدية:

وهي الأدوات الغير مباشرة التي يمكن من خلالها التحكم في كمية أو إجمالي حجم الائتمان الممنوح من قبل البنوك التجارية بص رف النظر عن نوعه أو أوجه استعماله وتشمل:

أ -**سياسة معدل إعادة الخصم :** ويقصد بسعر إعادة الخصم سعر الفائدة أو المعدل الذي يتقاضاه البنك المركزي من البنوك التجارية إما مقابل ما يقدمه لها من قروض، وإما مقابل إعادة خصم ما لديها من أوراق تجارية مخصومة ويستطيع البنك المركزي عن طريق تغير سعر إعادة الخصم تحقيق الاستقرار، ففي أوقات التضخم مثلا يمكنه إتباع سياسة انكماشية تهدف إلى تقليل كمية النقود المتداولة وذلك عن طريق رفع معدل إعادة الخصم، أي زيادة تكلفة الاقتراض بالنسبة للبنوك، وبالتالي تقليل احتياطاتها من السيولة النقدية، مما يدفعها إلى رفع سعر الخصم بالنسبة لعملائها وهو ما يقلل من طلبات الخصم والاقتراض .وبالتالي يقلل من حدة التضخم والعكس في حالة إتباع سياسة نقدية توسعية.

ب -**سياسة السوق المفتوحة :** ويقصد بها تدخل البنك المركزي في السوق المالية بائعا أو مشتريا لبعض الأصول المالية والحكومية بهدف التأثير على حجم الائتمان بما يناسب الأهداف الاقتصادية المرجوة توسعية كانت أم انكماشية فإذا ساد الاقتصاد حالة من الرواج يمكن أن تؤدي إلي تضخم، يتدخل البنك المركزي كبائع للأوراق المالية فيقوم المشتري بدفع قيمتها إما نقدا أو بشيكات، فإذا كان الدفع نقدا تنخفض كمية النقود القانونية ويتقلص الطلب على السلع وبالتالي المحافظة على مستويات الأسعار .أما إذا كان الدفع عن طريق الشيكات فسيكون ذلك على حساب تخفيض قيمة الودائع لدى البنوك وبالتالي تنخفض إمكانياتها على تقديم الائتمان، وسواء كان الدفع نقدا أو بشيكات فالنتيجة هي الحد من الطلب وخلق حالة من الاستقرار تؤدي إلى كبح التضخم.

ت -**سياسة الاحتياطي القانوني :** هي تلك النسبة من ودائع البنوك التجارية والتي تلزم بالاحتفاظ بها لدى البنك المركزي على شكل سائل حيث أن رفعها يعتبر إجراءاا انكماشيا المقصود به تجميد جزء أكبر من ودائع البنوك بشكل سائل، وهو ما يخفض من مقدرتها على التوسع في الإقراض .أما تخفيضها فيعني الإفراج عن جزء من أصول البنك التجاري السائلة فيتمكن هذا الأخير من استخدامها في زيادة عمليات القروض . وتعد هذه السياسية من أقوى وسائل الرقابة في الدول المتخلفة أين يستحيل استخدام

علميات السوق المفتوحة لضيق وانعدام الأسواق المالية، كما أن تغيرات أسعار إعادة الخصم محدودة الأثر لضيق أسواق الخصم ومحدودية التعامل بالأوراق التجارية.

2. الأساليب النوعية للسياسة النقدية:

ويقصد بها الأدوات التي يمكن من خلالها التأثر على الائتمان من حيث نوعه والمجالات التي يستخدم فيها، فتوسع أو تقلص حجم الائتمان في مجال معين دون غيره .وتستخدم هاته الأساليب عند تعرض بعض القطاعات دون غيرها لحالة عدم الاستقرار، مما يتطلب علاجا جزئيا فقط ومن أهم هاته الأدوات:

أ- **الرقابة على الائتمان** :أي أن تتعلق قرارات البنك المركزي ببعض القطاعات فتسهل توجيه القروض للقطاعات التي يعتبرها ذات مردودية للاقتصاد، ويصعبها على القطاعات التي يراها مسؤولة عن ظهور تيارات تضخمية. وتأخذ السياسة الانتقائية شكل إقرار معدل إعادة الخصم مفضل يكون أقل من معدل الخصم العادي بالنسبة للأوراق التجارية والقروض التي تطلبها القطاعات المراد تشجيعها فقط.

ب- **الرقابة على شروط البيع بالتقسيط** :فيهدف الحد من الطلب على القروض قصد اقتناء السلع الاستهلاكية المعمرة خاصة في أوقات التضخم، يتدخل البنك المركزي بوضع شروط لمراقبة الائتمان الاستهلاكي دون غيره كاشتراك دفع نسبة من قيمة السلع مسبقا أو التأثير عليها بالزيادة و/أو تحديد قيمة الأقساط وعددها و /أو عدم تجاوز هذه القروض نسبة معينة من أصول البنك.

ت- **سياسة الإقناع الأدبي** :وفيها يقوم البنك المركزي بتقديم النصح للبنوك التجارية وإقناعها بالتضامن معه بطرق ودية غير رسمية على توجيه نشاطها بما يتوافق مع أهداف السياسة النقدية وذلك بعقد اجتماعات مع ممثلي البنوك أو من خلال المراسلات والتي توضح أسباب الامتناع عن قبول الأوراق المعنية أو عدم الإقراض لمشروعات معينة.

الشكل رقم(01): ملخص لأهم أدوات السياسة النقدية

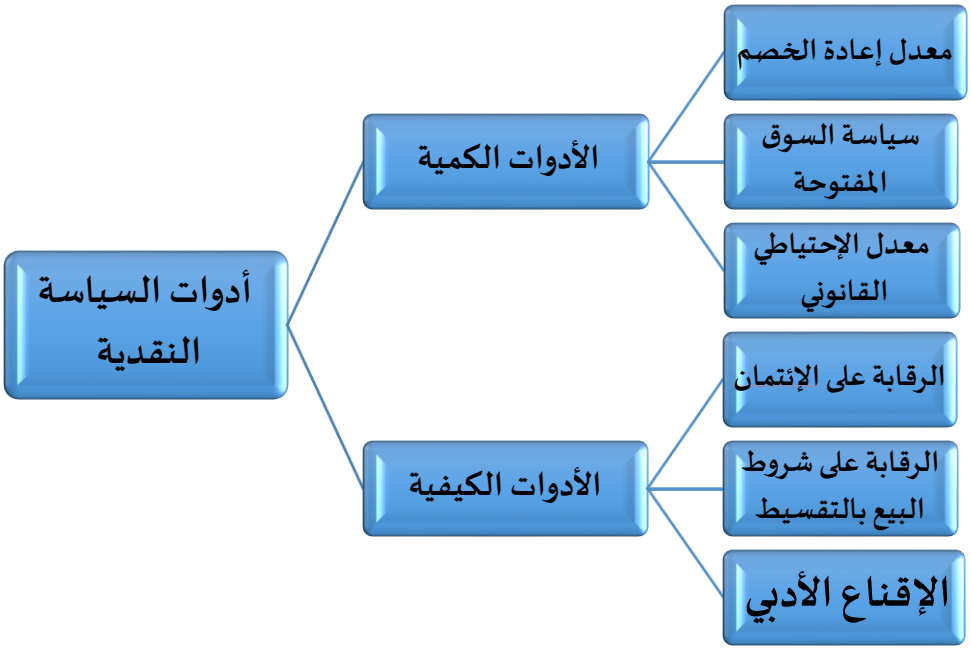

المصدر: من إعداد أستاذة المقياس